

اجلی الاعلام

ان الفتوى مطلقاً

على قول الامام
(سليمان)

تالیف

شیخ الاسلام محمد المذنب الدین الامام احمد رضا الفاضل

قدس سره (المتوفى ۱۳۴۰هـ)

منظر الدعوة الاسلامیة

لاهور ۸
پاکستان

رسالة جلية

في

تحقيق ان المقلد لا يجوز له الاتقليد الامام

اجلى الاعلام

ان الفتوى مطلقاً

على قول الامام

تأليف

شيخ الاسلام محمد الملتزم والدين الامير محمد رضا الفاضل

قدس سره (المتوفى ١٣٤٠هـ)

قد اعنتني بطبع

منظر الدعوة الاسلامية

الطبعة ٨

مكتبة غوثية - بول سبيل
سبزی منڈی نزد پولیس چوکی
محلہ فرقان آباد کراچی - 5
فون : 4926110

الإمام أحمد رضا القادري البريلوي رحمته الله

مرجع علماء العرب والعجم المشار اليه بانامل الافاضل في العالم، شيخ الإسلام، اوجد العلماء الاعلام، قاصع البدعة، امام اهل السنة الامام احمد رضا البريلوي ابن رئيس المتكلمين فخر المدققين مولانا نقي علي البريلوي ابن الحبر العلم والبحر الطمطم مولانا رضا علي البريلوي قدست اسرارهم. ولد يوم الاثنين عاشر شوال (١٢٧٢ هـ / ١٨٥٧ م) ببلدة بريلى نشأ في ربوع الفضل والعرفان وفاق على معاصريه من العلماء والاقربان. قرء العلوم الدينية والفنون الرسمية على ابي العلم وفرغ من تحصيلها وهو ابن ربيع عشرة سنة ثم بعد ذلك حفظ القرآن المجيد في شهر رمضان - بايع على يد امام العارفين قدوة السالكين مولانا السيد الـ رسول الحسيني المارهوري رضى الله تعالى عنه فحصل الخلافة التامة والاجازة العامة في جميع السلاسل و الحديث النبوي على صاحب الصلوة والسلام.

تشرف امام اهل السنة بزيارة الحرمين الشريفين مع والده الفاضل سنة ست وتسعين بعد الالف ومائتين واسند الحديث عن اجلة علماء الحرمين الطيبين مثل مولانا السيد احمد زيني دحلان الشافعي الملكي والشيخ عبد الرحمن سراج مفتي الاحناف بمكة والشيخ حسين بن صالح جميل الليل رحمهم الله تعالى ثم زار الحرمين الشريفين ثانيا سنة ثلاث وعشرين بعد الالف وثلاثمائة وحينئذ اكرمه علماء الحجاز غاية الاكرام واخذوا منه اساسا في الحديث والطريقة لما انهم رأوا علو مرتبته في العلوم والمعارف قال المؤرخ الشهير الحكيم عبد الحى اللكنوي في الجزء الثامن من نزهة الخاطر:

”والف بعض الرسائل اشار اقامته بالحرمين واجاب عن بعض المسائل التي عرضت على علماء الحرمين واعجبوا بغزارة علمه وسعة اطلاعه على المتون الفقهية والمسائل الاختلافية وعظمه وذكائه“
ومما الف ارتجالا اشار اقامته بالحرمين المحترمين كفل الفقيه الفاهم في احكام قرطاس الدراهم والدولة الملكية بالمادة الفيدية” وهذا كتاب عظيم الشأن جليل البرهان انطبع في التركية بسعي مجاهد الاسلام مولانا حسين جلي شكر الله مساعيه الجميلة وتصانيفه تبلغ الفاتل على جلالة شان المؤلف ومن اعظم تصانيفه ”العطايا النبوية في الفتاوى المضوية“ في اثني عشر مجلد. صرن عمر الشريف في حماية الاسلام وكتابة اعداء الاسلام. ما من علم من العلوم الدينية الراجحة والمندرسه الا وله فيه تصنيف منيف. ولما ثار في الهند فتنة مخالفة التقليد وساءة الازد

بحضرة سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وسلم وائمة المسلمين رضى الله تعالى عنهم قام الامام قدس سره بنصرة الاسلام والمسلمين وحفظ معتقاداتهم والرجوع على الفرق الضالة المضلة وقمع شبهاتهم واقام دلائل باهرة وبراهين قاهرة على ان مسلك اهل السنة والجماعة حق صراح بحيث لم يبق للنخاعيين مجال المقاومة والمعارضة .
 قد اعترف الموافق والمخاصم بفضل وعلو كعبه في العلوم الشرعية والمسائل الفقهية حتى قال عبدالحى الحكيم المؤرخ في نزهة الخواطر :

”يندر نظيره في عصره في الاطلاع على الفقه الحنفى وجزئياته يشهد بذلك مجموع فتاواه
 وكتابه ”كفل الفقيه الفاهم في احكام قرطاس الدرام“

ولنعم ما قيل عـ الفضل ما شهدت به الاعداء . ومن تصانيفه الجليلة هذه الرسالة المباركة اعنى ”اجلى الاعلام ان الفتوى مطلقا على قول الامام“ التى قام بطبعها ونشرها ”مركزى مجلس ضياء لاهور، جزى الله تعالى عنا وسائر المسلمين ناصرية ومعاونية خيرا الجزاء والمصنف العلامة قدس سره قد اتى في هذه الرسالة الوجيزة تحقيقات خلت عنها الزبر والاسفار فانه اثبت مدعاه وشيئدار كانه بدلائل قاهرة وبيانات صافية ومن امعن النظر فيها ايقن انه بحر لا ساحل له وهذا امر مشترك في جميع تصانيفه كثر الله تعالى نفعها لجميع المسلمين . اورد المصنف العلامة قدس سره قبل بيان المقصود سبع مقدمات تعين على فهم المطلوب ثم اوضح مراده تفصيلا وهذا ملخصه :

” ان المسئلة اما ان يحدث فيها شيء من الحوامل الستة او لا على الاول الحكم للحامل وهو قول الامام الضرورى المعقد على الاطلاق وعلى الثانى ان لم تكن فيها رواية عن الامام فخان حجة عما نحن فيه ولا شك ان الرجوع اذ ذاك الى المجتهدين فى المذهب وان كانت فاما مختلفة عنه او لا ، على الاول الرجوع اليهم وكيف ما كان لا يكون خروجا عن قوله رضى الله تعالى عنه وعلى الثانى اما وافقه صاحباه او احدهما او خالفاه على الاول العمل بقوله قطعا وكذلك على الثانى كما نصوا عليه ايضا وعلى الثالث اما ان يتفقا على شيء واحد او خالفا وتخالفا على الثانى العمل بقوله مطلقا وعلى الاول اما ان يتفق المرجحون على ترجيح قولهما او قوله او لا بان يختلفوا فيما ولاياتى ترجيح شيء منهما الاول لا كان ولا يكون قط ابد الا فى احدى الحوامل الست

له وهى مذكورة فى الفائدة الخامسة اعنى حدوث ضرورة او حرج او عرف او تعامل او مصلحة مهمة تجلب او مفسدة ملزمة تسلب ١٢
 كما قال الامام المصنف قدس سره فى الفائدة الخامسة القول قولان ضرورى وضرورى فالضرورى هو المقول المنقول والضرورى ما لم يقله القائل نصا بالخصوص لكنه قائل ببنى ضمن العموم الحاكم ضرورة ١٣

والثاني ظاهر ان العمل بقوله اجماعا لا ينبغي ان ينتطح فيه عنزان فالمسائل الى هنا الاخلاق
فيها وفيها جميعا العمل بقول الائمة هما وجد - بقى الثالث وهو ثامن ثمانية من هذه الشقوق
فهو الذي اتى فيه الخلاف فقل هنا ايضا لا تخيير حتى للمجتهد بل يتبع قول الائمة وان ادعى
اجتهاده الى ترجيح قولهما وقيل بل يتخير مطلقا ولو غير مجتهد والذي اتفقت كلماتهم على تصحيحه
التفصيل بان المقلد يتبع قول الائمة واهل النظر (المجتهد) قوة الدليل فقد التأمّت الكلمات
الصحيحة المعتمدة على ان المقلد ليس له الا تقليد الائمة وان افترى بخلافه مفت او مفتون
فان افتاتهم جميعا بخلافه في غير صورة الشيا ما كان وما يكون اهـ

وبعد هذا اورد خمسة واربعين نصا من الفضلاء الكبار على مدعاه فله دره حيث افادوا
اجاد وكشف القناع عن وجه المرام كما ارادوا واداءا الفادات وسر العبارات ابحاثا على بحر العلوم
اللكنوي والعلامة الشامي والعلامة الخيرانمي وغيرهم من المحققين توجب بصيرة للناظرين ولا شك
ان تصنيف هذه الرسالة خدمة جليلة للفقه العنفي واحسان عظيم على المسلمين ولا سيما المقلدين
للائمة الاعظم سراج الائمة ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ولوراها الائمة الاعظم والائمة الاعظم
لقرت عيناه بها واستحسن معنى المصنف العلامة رحمه الله تعالى -

لحق الائمة احمد رضا القادري البريلوي رضي الله تعالى عنه الى جوار ربه لخمس بقين من
صفر المظفر (١٣٤٠هـ / ١٩٢١م) ببلدة بويلي (الهند) فكفن العلم في اكفانه واندفن الفضل باندقانه
لكن تصانيفه العالية المملوءة بتعليماته ترشد الناس الى الحق الى يوم القيامة انشاء الله تعالى
جل مجده الكريم -

محمّد عبد الحكيم شرف القادري

بلاهور - الباكستان

٨ ذوالقعدة : ١٣٩٥ هـ

١٢ نوفمبر : ١٩٧٥ م

(نمونه بالكتابة شاه محمد چشتي قصور، الباكستان)

[illegible]

عن قوله بحالهم بدليله فانما نزيهم قد شتموا كتبهم بنصب الأدلة ثم يقولون الفتوى على قول ابي يوسف مثلاً
وحيث لم تكن اهلاً للنظر في الدليل لم نصل الى تبينهم في حصول شرائط التفرع والتاصيل فعلياً حكاية ما
يقولونه لانهم هم اتباع المذهب الذين نصبوا انفسهم لتقريره وتخويره باجتهادهم وانظر الى ما قدمناه من قبل
العلامة قاسم المجتهدين لم يفقدوا واحق نظراً في المختلف وصحوا الى ان قال فعلياً اتباع الراجح و
العمل به كما لو اختلفوا في حياتهم (وفي) فتاوى العلامة ابن الشلبى ليس للقاضي ولا للمفتي العدل عن قول الامام الا
اذا صرح احد من المشايخ بان الفتوى على قول غيره فليس للقاضي ان يحكم بقول غيره بل يخيفه في مسألة لم يصرح
فيها قول غيره ورجحوا فيها دليل بل يخيفه على دليل فان حكم فيها حكمه غير ماض ليس له غير الانتقاض انتهى
اهل كل امر في الرسالة وذكر نحوه في رد المحتار من القضاء وزاد في منحة الخالق انت ترى اصحاب المتن المعتمدة قد
عشروا على غير مذهب الامام واذا افق المشايخ بخلاف قوله لفقد الدليل فحقهم فمن تتبعهم اذ هم اعلم وكيف يقال
يجب علينا الافتاء بقول الامام لفقد الشرط وقد قرأته قد فقد الشرط ايضا في حق المشايخ فهل تراهم ارتكبوا منكراً والحال
ان الانصاف الذي يقبله الطبع السليم المفتي في زماننا يتقبل افتاء المشايخ وهو الذي مشى عليه العلامة ابن
الشلبي فتاواه حيث قال لا اصل في العمل على قول يخيفه رضي الله تعالى عنه ولذا اترجم المشايخ دليله الا على
دليل من خالف من اصحابه فيجبون عما استدل به مخالفوه هذا اشارة العمل بقوله وان لم يصرحوا بالفتوى عليه
اذ التزم كصريح التصحيح لان المرجح طائفة بمقابله بالراجح وحينئذ فلا يعدل المفتي ولا القاض عن قوله الا اذا
صرح الى انهما قال هو الذي مشى عليه الشيخ علاء الدين الحصفى ايضا في صله شرحه على التنوير حيث قال اما
نحن فعلياً اتباع ما رجحوا ما صححوا كما لو اختلفوا في حياتهم فان قلت قد يكون قولاً بلا ترجيح وقد يختلفون في
التصحيح قلت يعمل بمثل ما علموا من اعتبار تغير العرف واحوال الناس ما هو الا رفق وما ظهر عليه التامل وما
قوى جهة لا يخلو الوجود ممن يميز هذا حقيقة لا ظناً وعلى من لم يميز ان يرجع لمن يميز لبراءة ذمته اه والله
تعالى اعلم اه **اقول** وتلك شكاة ظاهر عنك عارهاء ولنقدم لبيان الصواب مقدمات تكشف
الحجاب **الاولى** ليس حكاية قول فتاؤه فانا نخفي قولاً خارجة عن المذهب لا يتوهم احداً انفتى بها
انما الافتاء ان تعتمد على شيء وتبين لسائلك ان هذا حكم الشرع في ما سألت هذا لا يجعل لاحد من دون ان يعرفه
عن دليل شرعي والا كان جراً افا وافتراء على الشرع ودخولاً تحت قوله عز وجل من يقولون على الله ما لا تعلمون
وقوله تعالى قل الله اذن لكم على الله تفترون **الثانية** الدليل على وجهين اما تفصيلي ومعرفة

مفتي الفتاوى
ان ليس حكاية
محضه وان لا دليل
على ذلك
الدليل دليلون
فقط
معرفة بالفتوى
اجاب لا بد منه
للمفسر



الفرا بين التقليد
الشعبي المذموم
والعرفما الواجب
وبيان ان اخذنا
بما قول امانا
تقليدي في
ليس بل بحسب
الشرع وهو عمل
العرف وهو عمل
بالدليل حقيقته
بين تنسب له هاتية
وذلك

معروضه
على عبد العلام
معروضه
عليه السلام
معروضه

علام
جلي الو

الفق بين التقليد
الشعبي المذموم
والعرف الجواب
وبيان ان اخذنا
بما قوال اما هذا
تقليد في
ليس
الشعبي
العرف وهو عمل
بالدليل حقيقة
علام

بإدليل
علام
جلى
لن تلبس

ان تلبس المهابة
جلى الو

وَاللَّهُ

موضع
الملا

العلوم

م

۱۲۸

و

افضل

الفقیر فقیر
خفیفه تنگدست
بالجمله و عرفیه
القول فلان صو
رضرو و مقصود
علی الطور و له
سته وجوبه
موتابین ہیں کجب سبب
قل نام بیل فانی
لینا قول غایر سلطان
عمل موتابین موصوفہ
ناتیں مرورت دے
دی ۶ دن فاعل
کی تحصیل کی نساد
موقوف یا منظور بن
غالب کاروان مسبین
پھیلتی ہے قول امام
عمل ہے۔

۱۲۱۷

المذهب كتب ظاهر الرواية بناء على ما كان في زمنه كما مر تصريحهم به **أقول** بل بواقع نظير ذلك في نص الشارح صلى الله تعالى عليه وسلم فقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم إذا استأفنت أحدكم امرأة إلى المسجد فلا يمنعهما رواه أحمد البخاري ومسلم النسائي في لفظ لا تمنعوا أما والله مساجد الله رواه أحمد ومسلم كلهم عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وبالثاني رواه أحمد وأبو داود عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بزيادة وليخرجن قفلات وقد مر صلى الله تعالى عليه وسلم بالخروج الحيض وذوات الخدوم يوم العيد ينقيهن من جماعة المسلمين دعوتهم وتعتزل الحيض المصلي قالت امرأة يارسول الله احسن ليس لها جلباب قال صلى الله تعالى عليه وسلم لتلبسها صاحبته ما من جلبابها رواه البخاري ومسلم وأخرون عن أم عطية رضي الله تعالى عنها ومع ذلك فهي الأئمة الشواب مطلقا والعجائز نهارا ثم عمو النخعي عملا بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الصبر المستفاد من قول المؤمنين الصبر رضي الله تعالى عنها وإن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رأى من النساء ما رأينا المنع من المسجد كما منعت بنو إسرائيل نساءها رواه أحمد والبخاري ومسلم قال في التنوير والدور يكره حضورهن الجماعة ولو جمعة وعيد وعظ مطلقا ولو عجز اليلار على المذهب المفق به لفساد الزمان واستثنى الكمال بجنا العجائز المتقانية اهـ والمراد بالمذهب هنا عيب المتأخرين ولما رد عليه الجوابان هذه الفتوى مخالفة لمذهب الإمام وصاحبيه جميعا فانها أباها للعجائز الحضور مطلقا والإمام في غير الظهر والعصر والجمعة فالافتاء بمنع الكل في كل مخالفة للكل فالمعتمد مذهب الإمام اهـ بمعتاه اجاب في النهر قائله فيه نظير هو ما خذ من قول الإمام وذلك انه انما منعهما لقيام الحامل وهو شرط الشهادة على ان الفسقة لا ينتشرون في المغرب بل منهم بالطعام مشغولون في الفجر والعشاء نامون فاذا فرض انتشارهم في هذه الاوقات لغلبة فسقهم كما في زماننا بل تخبرهم ياها كان المنع فيها اظهر من الظهر اهـ قال الشيخ اسمعيل وهو كلام حسن الى غاية اهـ **السادسة** حامل آخر على العدل عن قول الإمام مختص بالصحة النظر وهو دليله **أقول** في نظرهم وذلك لانهم مأمونون باتباع ما ينظر لهم قال تعالى فاعتبروا يا اولي الابصار ولا تكلفوا بالوسع فلا يسعهم الا العدل ولا يخرجون بذلك عن اتباع الإمام بل متبعون لمثل قوله العام اذا صح الحديث فهو مذهبي ففي شرح الهداية لابن السخنة ثم شرح الاشباة ليبر ثم رد المختار اذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب على الحديث يكون ذلك مذهبه لا يخرج مقلدا عن كونه حنفيا بالعمل به فقد صح عنه انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي **أقول** يريد الصحة فقها ويستحيل معرفتها

والم
المراد في اذا
محم الحديث
فهو مناصبي هي
الحجة الفقهاء
ولا تكفي الوضعية

عن المذهب
لا يخرجون به
المذهب وهم
بالجهدين في
دليله خاص
بدعوى ضعف
الاول عن قوله

وسم

الملاح

علام

لما جاءني شيخ -
كلام مطلقا من
يطلب ما جلت
يعيد بالورع والحيمة
توان بوالدني
ان يوادن الموت
علمه

لا للجمعة المصطلحة عند الحديث كما بينته في الفضل الموهبي بل كل قاهرة يتعين استفادتها
 قال ش فاذا نظر اهل المذهب في الدليل فعلموا به صحة نسبتها الى المذهب لكونه صادرا باذن صاحب المذهب فلا
 شك انه لو علم ضعف دليله جمع عند اتباع الدليل لا قوي لئلا يرد المحقق ابن الهمام على بعض المشايخ حديث افتوا
 بقول الامامين بانه لا يعدل عن قول الامام الا لضعف دليله اه **اقول** هذا غير معقول لا مقبول
 كيف يظهر ضعف دليله في الواقع لضعف في نظره من مقلديه وهو اجملة ائمة الاجتهاد المطلق مالك و
 الشافعي واحمد ونظروا وهم رضي الله تعالى عنهم يطبقون كثيرا على خلاف الامام وهو جامع منهم على ضعف دليله
 ثم لا يظهر بهذا اضعفه ولا ان مذهب هؤلاء مذهبه فكيف بمن ومنهم من لم يبلغ رتبة فهم نعمهم عاملون
 في نظرهم بقوله العام فعد ورون بل ما جوردون ولا يتبدل بذلك المذهب كما ترى ان تحديد الوضاع بثلاثين
 شهرا دليله ضعيف بل ساقط عند اكثر المحققين لا يجوز احداث يقول لا تقتصر على علمين مذهب الامام وتحريم
 حيلة الابن رضاء انظر فيما الامام البالغ رتبة الاجتهاد المحقق على الاطلاق وزعم ان لا دليل عليه بل
 الدليل قاض بحملها ولم ادر من اجاب عنه وقد تبعه عليه ش فهل يقال ان تحليلها مذهب الامام كلا بل
 بحث من ابن الهمام وليس فيما ذكره ابن الهمام امام الى ادعى من صحة جعل مذهب الامام ائمة فيه جواز العدول لهم
 اذا استضعفوا دليله واين هذا من ذلك نعم في الوجوه السابقة نص في النسبة الى المذهب لا حاطة العلمانية
 لوقع في زمنه فقال له كما قال في التنوير لمسألة فهي للنساء مطلقا عن حضور المساجد على المذهب وهذه
 نكتة عقل عن المحقق ش ففسر المذهب بمذهب المتأخرين هذا او ما نحن فلم نؤمر بالاعتناء بالابصار بل
 بالسؤال عما عمل ما يقوله الامام غير باحثين عن دليل سوى الاحكام فان كان العدول للوجوه السابقة اشتراك فيه
 الخواص العوام اذا عدل حقيقة بل عمل بقول الامام وان كان لدعوى ضعف الدليل اختص بمن يعرفه لئلا قال في البحر
 قد وقع للمحقق ابن الهمام في مواضع الرد على المشايخ في الافتاء بقولها بانه لا يعدل عن قوله الا لضعف دليله لكن
 هو اي المحقق اهل النظر في الدليل من ليس اهل النظر فيه فعليه الافتاء بقول الامام اه **السابعة**
 اذا اختلف التصحيح فقدم قول الامام الا قدم في رد المختار قبل ما يدخل في البيع تبعا اذا اختلف التصحيح اخذ بما
 هو قول الامام لانه صاحب المذهب اه وقال في التدقيق وقف البحر وغيره متى كان في المسألة قولان مصححان جاز
 القضاء والافتاء باحدهما اه فقال العلامة ش لا تخيير لو كان احدهما قول الامام والاخر قول غيره لا نلما
 تعارض التصحيحان تساقط فرجعنا الى الاصل هو تقديم قول الامام بل في شهادات الفتاوى الخيرية

موضوعه
 على العلامة ش
 لا يتبدل المذهب
 بتغيير جملات
 في غير موضع
 علام
 جلي
 موضوعه
 على العلامة ش
 عند اختلاف
 التصحيح يقدم
 قول الامام

طفل علی الجبرده علی ش
طفل علی الجبرده علی ش
طفل علی الجبرده علی ش
طفل علی الجبرده علی ش

وہ طفل ۶
ملک بخیرہ ملیش
علامہ شامی فرماتے ہیں
میں نے قلعہ شام کے
اور لائسنس کی وجہ سے
لی دینا اور ان کی
حق کی کیا جانا جو یہ
وغیرہ نام الودیع وغیرہ
۱۷

نطفہ کی مکین
نطفہ کی مکین
نطفہ کی مکین

[illegible]

وقال كبري حبيش لجمع عقلة عقل اهل منه لرحم عقله على عقولهم الكل من الجبروت الحسن عن محمد بن باقر عن
يحيى بن آدم قال ما كان شريك داود الا اصغر غلمان ابي حنيفة وليتهم كانوا يفقهون ما يقول وعن سهل بن
مزيار وكان من ائمة مروان خالفه من خلفه لانه لم يفهم قوله هذان عن مناقب الامام الكركدي في ميزان الشريعة الكبرى
السيد العارف الامام الشعراي سمعت سيدي عليا الخواص رضي الله تعالى عنه يقول مدارك الامام ابي حنيفة دقيقة
لا يكاد يطلع عليها الا اهل الكشف من كبار الاولياء **ام قوله** شخوكتهم بنصب لادلة **اقول**
دراية لرواية واين الدراية من الداية **قوله** ثم يقولون المقتو على قول ابي يوسف مثلاً **اقول**
لاهم لم يظهروا لهم مظهر الامام وهم اهل النظر فلم يسمهم الا اتباع ما عن لهم ذلك قول الامام لا يحل لاحد
ان يفق الحق ولو ظهر لهم مظهر له لا تواليا به مذعنين **قوله** فعليها حكاية ما يقولونه **اقول**
هذا على من ترك تقليد الى تقليد هم اما من قلده فعليه حكاية ما قاله والاخذ به **قوله** لانهم هم اتباع
المذهب **اقول** فالمتبع الحق بالاتباع من الاتباع **قوله** نصيبوا انفسهم لتقريره **اقول**
على الرأس والعين انما الكلام في تغييره **قوله** عن العلامة قاسم كما وافقوا في حياتهم **اقول** ولا
حكاه الله ارايت ان كان الامام حيا في الدنيا وهو اءاحياء افاقوا اياك انت تقلد **وثانيا** انما كلام
العلامة فيما فيه الرجوع الى فتوى المشايخ حيث لا رواية عن الامام او اختلفت الرواية عنه او وجد شيء من الحواصل
الست المذكورة في الخاصة فانه عين تقليد الامام وانا ات عليه بيينة عادلة منكم من نفس العلامة
قاسم فهو اعلم بمادة قلتم في شرح عقودكم قال العلامة المحقق الشيخ قاسم **تصحح** ان المجتهدين لم يفقدوا حق
نظروا في المختلف **رحموا** اصحوا افشهدتم مصنفاتهم بتوجيه قول ابي حنيفة والاخذ بقوله الا في مسائل السيرة اختلفوا
الفتوى فيها على قولها او قول احدها وان كان الخروج مع الامام كما اختلفوا قول احدهما فيما لا نص في الامام للمعاني التي اشار
اليها القاضي بل اختلفوا قول في مقابلته قول لكل نحو ذلك **وتصحح** اتم **تصحح** اتم باقية فعليها اتباع الراي
والعمل به كما وافقوا في حياتهم وكلام الامام القاضي سيأتي عند سرد النقول يتوفيق الله تعالى صرح فيه بالعمل
بقوله رضي الله تعالى عنه ان خالفنا لا لتعامل بخلافنا وتغير الحكم بتغير الزمان فتبين لله الحمد ان قول العلامة
قاسم عليا اتباع ما رجوه انما هو فيما لا نص فيه للامام يلحق بها اختلفت فيه الرواية عنه او في احدى الحواصل
الست فاحفظه حفظا جيدا ففيه ارتفاع الحجب عن اخوها والله الحمد كما كثير اطيبا مباركا فيه ابدا وهذه عبادة
العلامة قاسم القار ودها السيد ههنا ملقطا من اولها واخوها لو تأملها تمام ما كان ليحفي عليه الامر وكثيرا ما تحدث

[illegible]

و علی العامة
و علی عیبه

معرضه
على
١٩

معرضه
عليه
فان
نفسه

عليه السلام
خداوند

مرو
عليه
ف
وضعه

محمّد

مفتي دار العلوم نظام
عليه انبياء ما

امثال الصور اجل التخصيص وبالله العصمة **وثالثا** على فرض الغلط لو اراد العلامة قاسم ما تريد ان كان محجوبا
 بقول شيخنا المحقق حيث اطلق الذي نقلتموه وقبلتموه من جهة مراد اعلی المشايخ افتاءهم بقولهما قائلان لا يدل
 عن قولنا الا لضعف دليله **قوله** عن العلامة ابن الشلبی الا اذا صرح احد من المشايخ بان الفتوى
 على قول غيره **اقول ولا** سائرهم موافقون لهذا المفق والمفقون له وساكنون فلم يرجحوا شيئا حتى
 في التعليل الجدل لا بوضعه متنا والاقصاوا والتقديم وغير ذلك من جهة الاختيار الثالث لم يقع و
 الثاني ظاهر المنع وكيف بعد عن قول الامام المرحوم من عامة اصحاب التزجيم بقول رجل لحد قال في الذي تجس
 اليه قال من وقت العلم فلا يلزمهم شيء قبله قيل به يفتي هو قال شق الله وجهه في فتاوى العتباتي قوله ما هو
 المختار اه قال ط واما عبرة بقيل لرد العلامة قاسم له لمخالفته عامة الكتب فقد حرم دليله كثير منها وهو الا حوط
 ثم اراه بل اطلق الذي احدث به جهة العقد عند الامام كوط وهو مكرها وقال ان علم الحرمة حد عليه الفتوى خلاصة
 لكن المرحوم في جميع الشرح قول الامام فكان الفتوى عليه ولي قاله قاسم في تصحيحه لكن في التمسكتاني عن المضمرات
 على قولها ما الفتوى هو قال شق الله وجهه على قوله جميع الشرح فان المضمرات من الشرح وفيه ان ما في عامة الشرح
 مقدم اه فمضمرات الفتوى على قولها الفتوى وافقها بعض الشرح المعتمدة ولم يقبل لان عامة الشرح تحت
 دليله بقول الاول وهو ما لا شك ولا يوجد الا في حد الصور الست وح يكون حد ولا الى قوله لا عنه كما
 علمت **وثانيا** بوجه اخر اريت ان قال الامام قولا وخالفه صاحب حبيه ولا رواية عن الاخر فاقتى حد من
 المشايخ بقول صاحب فان افقه الباقر فقدم مرادوا خالفوه فظاهر كذا ان خالف بعضهم روافق بعضهم
 لما في السابقة اما ان لم يرد عن الباقرين شيء وهي الصورة التي نكرنا وقوعها فهل يجزى اتباع تلك الفتوى
 ام لا على الثاني اين قولكم علينا اتباع ما صححه كما لو افتوا في حياتهم فان فتوى الحياة واجبة العمل على المستفتي
 وان كان المفق واحدا لم يخالفه غيره وليس له التوقف عن قبولها حتى يحتجوا او يكثروا وعلى الاول لم يجز العبد ان يقول
 الامام الى قول صاحب لا نرجح رأي صاحبنا فمما في هذا المفق اليه اذ ليس هذا الافتاء فصار يرفع الخلاف بل وافتاء مفتي آباءه
 من مستفتي ائمة حاصله في الرأي الفلاني ارجح عندي فان توجه رأي احد المصاحبين بانضمام رأي الاخر اعظم لان كلا
 منهما اعلم واقدم من جميع من جاء بعدهما من المرجحين فكل مخالف فيه لا امام صاحباه وجب فيه ترك قولهما
 وهو خلاف الاجماع **وثالثا** على التسليم معكم ابن الشلبی انظر انا من معناه اخر الكلام **قوله** فليس للقاضي
 ان يحكم يقول غير ابي حنيفة في مسألة لم يرجح فيها قول غيره ورجحوا فيها دليل ابي حنيفة على دليله

موضوع ٢٤
 موضوع ٢٥
 موضوع ٢٦
 موضوع ٢٧
 موضوع ٢٨
 موضوع ٢٩
 موضوع ٣٠
 موضوع ٣١
 موضوع ٣٢
 موضوع ٣٣
 موضوع ٣٤
 موضوع ٣٥
 موضوع ٣٦
 موضوع ٣٧
 موضوع ٣٨
 موضوع ٣٩
 موضوع ٤٠
 موضوع ٤١
 موضوع ٤٢
 موضوع ٤٣
 موضوع ٤٤
 موضوع ٤٥
 موضوع ٤٦
 موضوع ٤٧
 موضوع ٤٨
 موضوع ٤٩
 موضوع ٥٠
 موضوع ٥١
 موضوع ٥٢
 موضوع ٥٣
 موضوع ٥٤
 موضوع ٥٥
 موضوع ٥٦
 موضوع ٥٧
 موضوع ٥٨
 موضوع ٥٩
 موضوع ٦٠
 موضوع ٦١
 موضوع ٦٢
 موضوع ٦٣
 موضوع ٦٤
 موضوع ٦٥
 موضوع ٦٦
 موضوع ٦٧
 موضوع ٦٨
 موضوع ٦٩
 موضوع ٧٠
 موضوع ٧١
 موضوع ٧٢
 موضوع ٧٣
 موضوع ٧٤
 موضوع ٧٥
 موضوع ٧٦
 موضوع ٧٧
 موضوع ٧٨
 موضوع ٧٩
 موضوع ٨٠
 موضوع ٨١
 موضوع ٨٢
 موضوع ٨٣
 موضوع ٨٤
 موضوع ٨٥
 موضوع ٨٦
 موضوع ٨٧
 موضوع ٨٨
 موضوع ٨٩
 موضوع ٩٠
 موضوع ٩١
 موضوع ٩٢
 موضوع ٩٣
 موضوع ٩٤
 موضوع ٩٥
 موضوع ٩٦
 موضوع ٩٧
 موضوع ٩٨
 موضوع ٩٩
 موضوع ١٠٠



قلت نعم فان المتأخرين الذين خالفوا المصنف في المسائل لما ذكره لم يخالفوه الا في ما عرفت بعد من الامم فلم يفتق
اتباع عرف المحاد في الالفاظ العرفية وكذلك في الاحكام التي بناها المجتهد على ما كان عرف ما نرى تغير عرفنا الى عرف اخر
اقتداء بهم لكن بعد ان يكون المفق من له اى نظر صحيح ومعروفة بقواعد الشريعة حتى يميز بين المرفق الذي يجوز بناء الاحكام
عليه وبين غيره قال كيت في رد المحتار في باب القسامة فيما لو ادعى على رجل من غير اهل المحلة وشهدا ثمان منهم عليه وقبل
عنده وقال لا تقبل الخ نقل السيد الحموي عن العلامة للقدس في نقل توقف عن الفتوى بقول العام منعت من شاعته
لما يتوالت عليه من الضرر العام فان من عرفه من المتقدمين يتجاسر على قتل النفس في المحلات الخالية من غير اهلها معتمدا
على عدم قبول شهادتهم عليه حتى قلت ينبغي الفتوى على قولها لا سيما في الاحكام تختلف باختلاف الياام انتهى وقالوا
اذا رجع صاحب الرضا بضمها هو ادعى مع قدرة على الاعلى جيب عليه خراج الام على قالوا لو هذا يعلم ولا يفتى به كيلا يقبر
الظلمة على اخذ اموال الناس قال في العناية ورد بانة كيف يجوز الكتمان لو اخذوا كان في موضعه لكونه لاجبا واجيب بان
اخذنا بذلك لا ادعى كل ظالم فادعى ليس شأنها ذلك انها قبل هذا كانت تزرع الزعفران مثلا في اخذ خراج ذلك
وهو ظلم وعدوان انتهى وكذا في فتح القدير قالوا لا يفتى بهذا لما فيه من تسلط الظلمة على اموال المسلمين اذ يدعى كل ظلم
ان الرضا تصلى لزراعة الزعفران نخوة وعلج صعب انتهى فخذ ظمرك ان جرد المفق والقاضي على ظاهر المنقول مع
توك العرف والقرائن الواضحة وبهجهل بالحوال الناس يلزم منه تضيق حقوق كثيرة وظلم خلق كثير بين ١ هـ
اقول ومن ذلك لقاء السيد بنقل انقاض مسجد خربا حوله استغنى عن اموال مسجد اخو قال في رد المحتار
وقد وقعت حادثة سئلت عنها في امير اراكان ينقل بعض ارجاء مسجد خربا في سفر قاسيون بد مشق ليلط بها صحر
الجامع الاموي فاقبت بعد الجواز متابعة للشرع بل لا ثم بلغني ان بعض المتغلبين اخذ تلك الامجاد لنفسه فندمت
على ما افيتت به اهو ومن ذلك افتاء جد المقدسي بجواز اخذ الحق من خلاف جنسه هذا رخصه في الحقوق قال
في رد المحتار قال القسطنطين وفيه ايام الى ان له ان ياخذ من خلاف جنسه هذا المجانسة في المالية وهذا اوسع فيجوز
الاخذ به وان لم يكن مذهبا فان الانسان يعذر في العمل به عند الضرورة كما في الشرا هذا ٢ هـ قلت وهذا ما قالوا انه
لا مستند له لكن رأيت في شرح نظم الكنز المقدسي من كتاب الحجوق قال ونقل جده الذي لاهه الجمال لا شقرفه
مشرحه للقدودي ان عدم جواز اخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم لطاوعتهم في الحقوق والفتوى اليوم على
جواز اخذ عند المقدسة من اى طائفة كان لا سيما في حيارنا المملوكة منهم العقوق اهو ومن ذلك افتاءي مرارا بعدم
انفساخ نكاح امرأة مسلمة بل قد ادعاهم لا رأيت من تهاوهم من عبادة الى قطع العصمة مع عدم مكان استرقاقهم

هذا هو الحق في رد المحتار في باب القسامة فيما لو ادعى على رجل من غير اهل المحلة وشهدا ثمان منهم عليه وقبل عنده وقال لا تقبل الخ نقل السيد الحموي عن العلامة للقدس في نقل توقف عن الفتوى بقول العام منعت من شاعته لما يتوالت عليه من الضرر العام فان من عرفه من المتقدمين يتجاسر على قتل النفس في المحلات الخالية من غير اهلها معتمدا على عدم قبول شهادتهم عليه حتى قلت ينبغي الفتوى على قولها لا سيما في الاحكام تختلف باختلاف الياام انتهى وقالوا اذا رجع صاحب الرضا بضمها هو ادعى مع قدرة على الاعلى جيب عليه خراج الام على قالوا لو هذا يعلم ولا يفتى به كيلا يقبر الظلمة على اخذ اموال الناس قال في العناية ورد بانة كيف يجوز الكتمان لو اخذوا كان في موضعه لكونه لاجبا واجيب بان اخذنا بذلك لا ادعى كل ظالم فادعى ليس شأنها ذلك انها قبل هذا كانت تزرع الزعفران مثلا في اخذ خراج ذلك وهو ظلم وعدوان انتهى وكذا في فتح القدير قالوا لا يفتى بهذا لما فيه من تسلط الظلمة على اموال المسلمين اذ يدعى كل ظلم ان الرضا تصلى لزراعة الزعفران نخوة وعلج صعب انتهى فخذ ظمرك ان جرد المفق والقاضي على ظاهر المنقول مع توك العرف والقرائن الواضحة وبهجهل بالحوال الناس يلزم منه تضيق حقوق كثيرة وظلم خلق كثير بين ١ هـ **اقول** ومن ذلك لقاء السيد بنقل انقاض مسجد خربا حوله استغنى عن اموال مسجد اخو قال في رد المحتار وقد وقعت حادثة سئلت عنها في امير اراكان ينقل بعض ارجاء مسجد خربا في سفر قاسيون بد مشق ليلط بها صحر الجامع الاموي فاقبت بعد الجواز متابعة للشرع بل لا ثم بلغني ان بعض المتغلبين اخذ تلك الامجاد لنفسه فندمت على ما افيتت به اهو ومن ذلك افتاء جد المقدسي بجواز اخذ الحق من خلاف جنسه هذا رخصه في الحقوق قال في رد المحتار قال القسطنطين وفيه ايام الى ان له ان ياخذ من خلاف جنسه هذا المجانسة في المالية وهذا اوسع فيجوز الاخذ به وان لم يكن مذهبا فان الانسان يعذر في العمل به عند الضرورة كما في الشرا هذا ٢ هـ قلت وهذا ما قالوا انه لا مستند له لكن رأيت في شرح نظم الكنز المقدسي من كتاب الحجوق قال ونقل جده الذي لاهه الجمال لا شقرفه مشرحه للقدودي ان عدم جواز اخذ من خلاف الجنس كان في زمانهم لطاوعتهم في الحقوق والفتوى اليوم على جواز اخذ عند المقدسة من اى طائفة كان لا سيما في حيارنا المملوكة منهم العقوق اهو ومن ذلك افتاءي مرارا بعدم انفساخ نكاح امرأة مسلمة بل قد ادعاهم لا رأيت من تهاوهم من عبادة الى قطع العصمة مع عدم مكان استرقاقهم



في بلادنا ولا ضرر من جبرهن على السلام كما بينته في السير من فتاونا وكم له من نظير **وعلى الثاني**
 ان لم تكن فيها رواية عن الامام فخرج عما نحن فيه ولا شك ان الرجوع اذ ذاك الى المجتهدين في المذهب انما كانت
 فاما لمختلفة عندنا ولا على الاول الرجوع اليهم وكيف كان لا يكون خروجنا عن قوله رضي الله تعالى عنه ولا اعقوب الاصل
 مجيئنا للنوازل على خلاف المظاهر فان ما خرج عن ظاهر الرواية مرجوع عنه كما نص عليه الجمهور والخير والشامي
 وقومهم وما رجع عنه لم يبق قوله فتثبت على الثاني ما وافقه صاحبنا واحدا او خالفه على الاول العمل بقوله
 قطعا ولا يجوز لمجتهد في المذهب ان يخالفهم الا في صور الثبوت اعق الحوامل الستة ليس خلافهم بل في خلاف فهم
 وكذلك على الثاني كما نصوا عليه ايضا وعلى الثالث ما ان يتفقا على شيء واحد وخالفوا في غيره - على الثاني العمل بقوله
 مطلقا وعلى الاول ما ان يتفق المرجحون على ترجيح قولهما او قوله او لا يبان يختلفوا فيه او لا يأتي ترجيح شيء منهما
 الاول كان لا يكون قطعا بل الا في احدى الحوامل الستة حينئذ تتبعهم لانه قول ما صوابا بل ثمة الثالثة رضي
 الله تعالى عنهم صورها وضروبا له وان جهدا حادثة جهدا ان يستخرج فرع من غير الست لجمع فيه المرجحون عن
 اخرهم على ترك قوله اختيارا وقولهما فلن يجدنا ابدا والله الحمد والثاني ظاهر ان العمل بقوله اجماعا لا ينبغي ان ينتظم فيه
 عزان فالمسائل الى هذا الاختلاف فيها وفيها جميعا العمل بقول الامام هما وجد - بقى الثالث هو من ثمانية من هذا
 المشقوق فهو الذي اتى فيه الخلاف فقل هذا ايضا لا يخرج حتى لمجتهد بل يتبع قول الامام وان ادى لجهاد اولي ترجيح
 قولهما وقيل بل يتخير مطلقا ولو غير مجتهد الذي تفقت كلماتهم على تصحيحه التفصيل بان المقلد يتبع قول الامام
 اهل النظر قوة الدليل فقد التأممت الكلمات الصحيحة للمعتد جميعا على ان المقلد ليس الا تقليدا لامام ان افق
 بخلاف مقتا ومفتون فان افتاءهم جميعا بخلاف في غير صور الثبوت ما كان ما يكون والحمد لله رب العالمين
 صلواته الدائمة على عالم كان يكون وعلى له وصحبه ابنة محو به افضل ما سأل السائلون وهذا ما تلخص لنا من كلماتهم
 وهو المفضل الصافي الذي لا يجوز فاستمع نصوص العلماء كشف الله تعالى بهم العلماء وجلابهم عنا كل بلاد وعناء
في محيط الامام السرخسي ثم الفتاوى الهندية لا بد من معرفة فصلين احدهما انه اذا اتفق اصحابنا في شيء ابو حنيفة
 وابو يوسف ومحمد رضي الله تعالى عنهم لا ينبغي للمقاضي ان يخالفهم برأيه والثاني اذا اختلفوا فيما بينهم قال
 عبد الله بن المبارك رحمه الله تعالى يؤخذ بقول ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه لانه كان من التابعين وزاحمهم في
 الفتوى ه زاد العلامة قاسم في تصحيحه ثم الشامي في رد المحتار فقوله اسد اتوى لم يكن اختلاف عصر وزمان اه
اقول قول السرخسي ايه يدل ان النهي للمجتهد لا ينبغي ان يفعل بدليل قوله لا بد فلا يقال للمستتيب

فاقول
 ما خرج عن ظاهر
 الرواية فهو
 مرجوع عنه

علام
 على الاول

اما منسأ
 الله تعالى
 التابعين
 فانه زاحمهم
 في الفتوى

لا بد من معرفته اذ لا يحتاج الى فعله لا يحتاج الى معرفته انما العلم للعمل **وفي** فتاوى الامام الاجل فقيه النفس
 قاضي خان المفتي في زماننا من اصحابنا اذ استفتي في مسألة سئل عن ائمة اكانت لمسألة مروية عن اصحابنا في
 الروايات الظاهرة باختلاف بينهم فانه يميل اليهم ويفتي بقولهم ولا يخالفهم برأيه اكان مجتهدا متقنا لان الظاهر
 ان يكون الحق مع اصحابنا ولا يعدوهم اجتهاد ولا يبلغ اجتهادهم ولا ينظر الى قول من خالفهم ولا يقبل حجة لانهم
 عوفوا الادلة وميزوا بين ما صح وثبت وبين ما ضل فان كانت لمسألة مختلفا فيها بين اصحابنا فانا كان مع بحقيقة رحمه
 الله تعالى احد صاحبيه يؤخذ بقوله ما لو فور الشرائط واستجماع ادلة الصواب فيها وان خالف بالحنيفة رحمه الله تعالى
 صاحباه ذلك فان كان اختلافهم اختلافا في عصر زمان كالقضاء بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه لتغير احوال الناس
 وفي المزاولة والمعاملة ونحوها يختار قولها للاجتماع المتأخرين على ذلك وفيما سؤ ذلك قال بعضهم يتخير المجتهد و
 يميل بما اتقى اليه راية قال عبد الله بن المبارك يأخذ بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اه **أقول** ولو وجه
 ربنا الحمد الى كل ما قصدناه فاستثنى التعامل بما تغير فيه الحكم لتغير احوال فقد جمع الوجوه الستة التي ذكرناها و
 فصل ان اهل النظر ليس لهم خلاف الامام اذا وافقه احد صاحبيه فكيف اذا وافقه ثم ما ذكر من القولين فيما عداها لفظ
 بينهما في المقلد فالاول بتقييد التخيير بالمجتهد فان اذ ان خيارا لغيره والثاني حيث منع المجتهد عن التخيير فهو للمقلد
 امع فاتفق القولان على ان المقلد لا يتخير بل يتبع الامام وهو المرام **وفي** الفتاوى السراجية والنهر الفائق ثم
 الهندية والحموى وكثير من الكتب للفظ لسراجية الفتوى على الاطلاق على قول أبي حنيفة ثم ابي يوسف ثم محمد ثم
 زفر والحسن ولفظ التهم ثم الحسن **أقول** هو حسن فان مكانة زفر لما لا ينكر لكن قال ش الوابو هي
 المشهورة في الكتب هو معنى الترتيب اذ المجد قول الامام ثم رأيت الشامي صرح به شرح عقوده حيث قال اذ الم
 يوجد الامام نص يقيم قول ابي يوسف ثم محمد ثم قال الظاهر ان هذا في حق غير المجتهد اما المفتي المجتهد فيتخير عما
 يتوهم عنده دليله **أقول** اذ المجد قول الامام لا يتقيد بالترتيب فتتبع قول الثاني وان ادعى رايه
 الى قول الثالث كما كان لا يتخير اتفاقا اذا كان مع الامام صاحباه او احدهما والذي استظهره ظاهر ثم قالوا اعني الشرا
 والنهر وقيل اذا كان ابو حنيفة في جانب صاحباه في جانب فالمفتي بالخيار الاول صح اذ الم يكن المفتي مجتهدا اه
وفي التنوير الدر (ياخذ) القاصي كلفته (يقول ابي حنيفة على الاطلاق) وهو الاصم منية وسراجية
 وصح في المحاوي اعتبار قوة الدلالة والاول ضبطهم ولا يخبر الا اذا كان مجتهدا اه **وفي** صدر ط ماذكرة
 للصنف صححه ادب المقال **وفي** البحر لم قد صحوا ان الفتاوى بقول الامام اه وقال ش قوله وهو الاصم مقابله

اعلم ان هذا
 عنما في شرح
 الفتاوى وغيره
 والفتاوى والفتاوى
 علام
 جلي
 الدين في تفتي
 السراجية ثم الحسن
 والله تعالى اعلم
 منه فانس

ولم يستثن ما سواه لما علمت ان ذلك عين العمل بقول الامام لا عدل عنه من استثنائها كالحائني والتمحيص
 جامع الفصولين والبحر والخير ورفع الغشاء ونوح وغيرهم نظر الى الصوة ومن ترك نظر الى المعنى فان استثنى ضعف
 الدليل كالحقق فنظر الى المجتهد ان لم يستثن شيئا كالامام صاحب الهداية والامام الاقدم عبد الله بن المبارك
 ف قوله اش على رساله حق المقلد فظهر لله الحمد ان الكل نيامون عن قوس احده ويرومون جميعا ان المقلد ليس
 الا اتباع الامام في قوله الصوكر ان لم يخالف قوله الضرور والافق الضرور وفي شرح العقود رأيت في بعض
 كتب المتأخرين نقلا عن ايضا الاستدلال على بطلان الاستبدال لقاض لقضاة شمس الدين محمد بن محمد بن
 ان صدام الدين قال ان هذا الفتاوى اختيارات المشايخ فلا تعارض كتب المذهب قال وكذا كان يقول غيره
 من مشايخنا وبه قول **وقدم** قول الخيرية ثم ش المقر عندنا انه لا يفتى ولا يعمل الا بقول الامام الاعظم
 الا لضرورة وان صرح المشايخ ان الفتوى على قولها **واما** ايضا قول المجتهد ش يجب الافتاء بقول الامام
 وان لم يعلم من اين قال **وفي** المختار فتاوى المجتهد لا يعدل عن قول الامام الى قولهما او قول احدهما الا لضرورة
 من ضعف دليل او تعارض بخلافه كما زارعة وان صرح المشايخ بان الفتوى على قولها **واما** هكذا القوة في منحة الخالق
وفيه من النكاح قبيل الوفي مسألة دعوى النكاح منه ومنها بينة الزهر وقضاء القاضي به عند قول
 محل خلافهما وفي المشرى ليلية عن المواهب بقولها يفتى مانعه قل الكمال قول الامام اوجه قلت وحيث كان
 الوجه فلا يعدل عنه لما تقر به انه لا يعدل عن قول الامام الا لضرورة او ضعف دليله كما اضعناه في رسم
 المفتي وشرحها **وفيه** من هبة المشايخ حيث علمت انه ظاهر الرأية نص عليه محمد ودوا عن ابي حنيفة ظهر انه
 الذي عليه العمل ان صرح بان المفتي بخلافه هذه نصوص العلماء رحمهم الله تعالى ورحمنا بهم وهي كما ترى كلها
 موافقة لما في البحر ولم يتعقبه فيما علمت الاعمال ان متلخران كل منهما عاب ابي نكر وافر وفارق ووافق و
 خالف ووافق وهما العلامة خير الرولى السيد الشامي رحمه الله تعالى ولا عبرة بقول مضطرب قد علمت ان لا
 نزاع في سبع صورا ما ورد خلاف ضعيف الثامن وهي اذا خالف صاحباه متوافقين على قول واحد لم يتفق
 المجتهد على ترجيح شئ منهما فعند ذلك جاء قيل ضعيف محمول المقائل بل شكوك الثبوت ان المقلد يتبع ماشاء
 منهما والصحيح المشهور المعتمد لمنصوا انه لا يتبع الا قول الامام والقولان كما ترى مطلقا من مولا ان لا نظر
 في شئ منهما للترجيح او عدمه لكن المحقق الشامي اختار لنفسه مسلكا جديدا لا اعلم له فيه سند اسديدا
 وهو ان المقلد لا له التخيير ولا عليه التقييد بتقليد الامام بل عليه ان يتبع المزجحين قال في صدر المختار

ما ينبغي ان يفتى به في
 الامامة في تقديم الامام
 على غيره

علام
 حلي

وفلا عندهم وعند هؤلاء المنازعين الاختيار لكن ما زعم السيد لا يثبت عليه ولا على ما زعم انه المختار بل يخالفهما جميعا بالاعلان والجهاد والحق لله العزيز الغفار والصلاة والسلام على سيد البراء والاله الاطهار وصحبه الكبار وعليه اجمعهم دار القدر امين **قوله** قول السراجية صريح ان المجتهد يتبع ما كان اقوى والا تتبع الترتيب فتتبع ما رجح **اقول** حمك الله قولك فتتبع ما رجحوا ان كان دخلا في ما ذكرت من مفاد السراجية فتوجيه القول بصحة دودة فان السراجية توجب على غير المجتهد اتباع الترتيب لا الترجيح وان كان زيادة من عندكم فخالفت لمصوص فتفرع للشئ على ما هو تقرير له فانك ان كنت اهل النظر فعليك بالنظر المصيب ولا فعليك بالترتيب فمن اين هذا الثالث الغريب **قوله** لا يجوز له مخالفة الترتيب الا اذا كان له ملكة فعليه ترجيح ما رجح عنده ونحن تتبع ما رجح **اقول** حمك الله هذا اكد لك فحاصل كلامهم جميعا ما ذكرت الى قولك ونحن ايا هذا فزعم عليه خروج عنه فان من لا ملكة له لا يجوز له عندهم مخالفة الترتيب وانتم واجبة عليه اذرة له مع الترجيح **قوله** كما حققه الشارح عن العلامة قاسم **اقول** علمت ان لا موافقة فيه لما دية لانيه ميل اليه **قوله** ويأتي عن الملقط **اقول** اول حاصل ما فيه ان القاضى المجتهد يقضى برأى نفسه والمقلد برأى المجتهدين وليس له ان يخالفهم اين فيه ان الذين يفتونه ان كانوا من مجتهدى مذهب طائفة فاختلوا في الافتاء بقوله وجعل عليه ان يأخذ بقول الذين خالفوا امامه امامهم ان كانوا الاثنا عشر فظهور الكد انما النزاع في هذا **اوثانيا** المنع من ان يخالفهم بارائنا اذ لا رأى لنا ونحن لا نخالفهم بارائنا بل برأى امامهم وامامنا وقد قال الملقط في تلك العبارة في القاضى المجتهد قضى بما داه صوابا لا بغيره الا ان يكون غيره اقوى في الفقه وجوه الاجتهاد فيجوز ترك رأيه برأيه اه فاذا جاز للمجتهد ان يترك رأيه برأى من هو اقوى منه مع انه مأمور باتباع رأيه وليس له تقليد غيره فان توكلنا اداء هؤلاء المفتين للرأى وامامنا وامامهم الاعظم الذى هو اقوى من مجموعهم في الفقه وجوه الاجتهاد بل فضله عليهم كفضلهم علينا او هو اعظم الاولى بالجواز واجد **قوله** سقط ما بحث في البحر **اقول** سبحان الله هو المحكم لما ثور ومعتد الجهور **واصح** المنصور فكيف يصح تسميته بمجتا هذا **واقول** يظهر لي في توجيه كلامه رحمه الله تعالى ان مراده اذا اتفق المرجحون على ترجيح قول غيره ونفى الله تعالى عنه ذكره ردالما فهم من اطلاق قول البحر وان افق المشايخ بخلافه فانه بظاهره يشمل ما اذا جمع المشايخ على ترجيح قول غيره والدليل على هذه العناية في كلامه شانه انما تمسك باتباع المرجحين

[illegible]

او الاخيرة طلقت ثلثا عند واحد وواحدة بائنة عندهما واختاره الطحاوي في الدرر اقره الشيخ على
المقدمي في الحاشية القدسي به نأخذ فقد اذ ان قولهما هو المفتي به كذا بخط الشرف الغزي فقلتم قول الامام
مشي عليه المتن اخذ دليل في الهداية فكان هو المعتمد ومنها طلب القسمة من لا ينتفع بها لقله
حضته قال شيخ الاسلام خواهر زاده يجاب قال في الثانية وعليه الفتوى فقال في الدرر لكن المتن على الاول
فعليه المعول اقرتموه انتم وطمع قولكم مراد منها في هبة والمختار كن على ذكرهما قالوا لا يعدل عن تصحيح
قاضي خان فانه فقيه النفس اه فقد ظهر والله الحمد ان الترجيح يكون لقول قول الامام لا يوازيه شيء واذا اختلف
الترجيح وكان احدهما قول الامام فعليه التحويل كذا اذا لم يكن ترجيح فكيف اذا اتفقوا على ترجيح فلم يبق
الا ما اتفقوا فيه على ترجيح غيره فاذا حمل كلامه على ما وصفنا فلا شك في صحته اذن بالنظر الى حاصل الحكم
فانا نوافق على اننا نأخذ بما اتفقوا على ترجحه انما يبقى الخلاف بيننا في الطريق فهو اختاره بناء على اتباع
المزحجين فمن نقول لا يكون هذا الا في محل احد الاحوال فيكون هذا هو قول الامام الضروري وان خالف قوله
الصور بل هذا ايضا مساع ههنا لتقليد المشايخ في بعض الصواع على ما يأتي بيانها ثم لا شك انه لا يتقيد بكونه
قول احد المصاحبين بل قد ورد مع الاحوال حيث دارت وان كان قولنا فمما خلاص الامم الثلاثة كما
ذكر وما ذكر من سيرهم الدليل على كونه كلامه نشأ من الطريق الذي سلكه وح يبق الخلاف بين بين البصريين فان البحر
ايضا لا ياتي عندنا لعدول عن قول الامام الصور الى قوله الضروري كيف قد فعل مثله نفسه الوفاق اولى من الشقاق
وكل مراد ابن الشلب ان يصرح احد من المشايخ بالفتوى على قول غير الامام مع عدم مخالفة الباقيين لصراحة الاول
كما اقتضاهم على قول الامام او تقديمه وتأخير دليله والجواب عن الاول غير ذلك مما يعلم انهم يرجحون قول
الامام كما اشار ابن الشلب الى التصحيح لالة وح لا بد ان يظهر منهم مخالفة لذلك المفتي فيدخل في صورة الشبهة
هذا في جانب الشك اما جانب البحر فوايتني كتب فيما علقته على المختار في كتاب القضاء ما نصه **قول**
هل كلام البحر حيث جد لترجيح من ائمتنا في جانب الامام ايضا كما في مسألتى العصر والعشاء ان جد كالمفاظ و
هو الفتوى من المشايخ في جانب المصاحبين ليس يدل ان المشايخ وان اجمعوا على ترجيح قولهم لا يعيرونه بحجة ائمتنا
بقول الامام فان هذا لا يقول به احد من مسألتى لفقة فكيف بهذا العلامة البحر ان ترى ابد اجماع الائمة على ترجيح
قول غيره لا يتبدل مصلحة باختلاف الزمان لا يجوز لنا مخالفة المشايخ (لانها اذن مخالفة الامام عينا كما علمت)
واما اذا اختلف الترجيح فوجان قول الامام لانه قول الامام ارجم من وجان قول غيره ارحمة لفظ الافتاء به

تأخير الهداية
دليل قول
دليل على اختياره
قول الامام
علام
جلى
مقدم علام
قاضي خان
الفاظ الفتوى
او يعدل عن
قاضي خان فانه
فقيه النفس

واكثرية المؤمنين الى ترجيح هذا ما يريد العلامة صاحب الجريدة بسقط اياد العلامةين المصلي والشامي هـ
 ما كتب مع زياد ان متى اثنى بين الاهلة فبهذا تلتئم الكلمات وتأتلف الاشتقات والحمد لله رب البريات
 وافضل الصلوات واكمل التسليمات على الامام الاعظم بجميع الكائنات والاله وصحبه ابنة حوزة اولى الخيرات
 والسعد والبركات بعد كل ماضى ما هو ات امين الحمد لله رب العلمين الله سبحانه وتعالى علم ورايت للناس
 يتخفون كتبهم الى طوك الدنيا وانا العبد الحقير خدمت بهذه السطوة ملكا في الدين امام ائمة المجتهدين رضي
 الله تعالى عنهم جميعا فان قمت موقع القبول فذاك نهاية المسئول ومنتهى المأمول وما ذلك على الله
 بعزبان ذلك على الله يسيرا ان الله على كل شيء قدير والله الحمد اليه المصير وصلى الله تعالى على المولى الاكرم وال
 وصحبه بآرك وسلم امين **تنبيهه اقول** كون المحل محل احد الحوامل ان كان بينا لا يتيسر فالعمل عليه
 وما عداه لا نظر اليه هذا طريق لمي ان كان الامر مشتبهما رجعا الى ائمة الترجيح فان ائمة مجتهدين على خلاف قول الامام
 علمنا ان المحل محلهما وهذا طريق الى ان جدلهم مختلفين في الترجيح ولم يرجحوا شيئا علمنا بقول الامام وتوكلنا ما سواه
 من قول الترجيح لان اختلافهم اما ان المحل ليس محلهما فان ذلك عدل عن قول الامام وانهم اختلفوا في المحلية فلا يثبت
 القول الضروري بالشك فلا يترك قول الصور الثابت بيقين الا اذا تبينت لنا المحلية بالنظر فيما ذكرنا من الدلة او بنى
 العادلون عن قوله الامر عليها وكانوا هم الاكثرين فتبعمهم ولا نقههم اما اذا لم يبينوا الامر عليها وانما حوامل
 الدليل فقول الامام عليه التقويل هذا ما ظهر لي ارجوا ان يكون صوابا ان شاء الله تعالى والله تعالى اعلم
تنبيهه اقول هذا كله اذا خالفوا الامام اما اذا فصلوا اجمالا او اوضحوا اشكالا او قيدوا رسالا
 كذا بالشراح مع المتن وهم في ذلك على قوله ما شؤن فهم اعلم منا بما اذا الامام فان اتفقوا او اختلفوا فبقوا عدا
 المعلومة وانما قيدنا بانهم في ذلك على قوله ما شؤن لانه تقع هنا صوتان مثالا قال الامام في مسألة بالاطلاق وصاحبها
 بالتقييد فان اثنوا الخلاف واختاروا قولها فهذه مخالفة وان نفوا الخلاف وذكرنا ان مراد الامام ايضا بالتقييد فهذا
 شرح والله تعالى اعلم ليكن هذا اخر الكلام وافضل الصلوة والسلام على اكرم الكرام والاله وصحبه وابنه حوزة
 الى يوم القيام والحمد لله ذي الجلال والاكرام

وان
 جليلون يفتنون
 علام
 جلى الا
 بما يعمل به
 امثال المقام

التحميد

الحمد لا يتوحد
و صلاة دوما على
والآل والأصحاب هم
فالى العظيم توسلى
وبمن اتى بكلامه
وبطيبة وبمن حوث
وبكل من وجد الرضا
لا هم قد هجم العدى
فى خيلهم ورجالهم
هاووين زلة مثبت
لكن عبدك امن
لا اختشى من بأسم
لا هم فادفع شرهم
و آدم صلاتك والسلام
والآل امطار السدا
ما غردت ورقا على
باجعل به الحمد
عبد بحر السيد

التعليقات الرضوية

على عواشي الدر المختار للسيد الطحاوي
وعلى الفتاوى الخيرية للعلامة الرملی

للامام احمد رضا القادري البریلوی

مقدم

(١) الاستاذ محمد صديق الهزاروی

(٢) الاستاذ محمد خان القادری

منظر الدعوة الإسلامية
الهور ٨
باكستان